آثار اتفاقية سايكس بيكو وتوابعها في رسم حدود الجزيرة السورية

عبد الباسط سيدا[1]

أولًا: مقدمة

كانت الجغرافية السورية على مر العصور ساحة الصراع بين القوى الإقليمية والدولية التي سعت للسيطرة عليها، والتحكّم بها بوصفها ممرًا استراتيجيًا متقدمًا للوصول إلى المناطق المستهدفة، وميدانًا دفاعيا للحد من الهجمات المحتملة. فسورية بحكم موقعها كنقطة وصل بين القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا؛ كانت معبرًا لحملات جيوش العالم القديم المتبادلة، وأقيمت على أرضها التحصينات والمدن التي استخدمت قلاعًا ومراكز عسكرية استطلاعية ودفاعية، إلى جانب مراكز تموين الجيوش واستراحتها، لتتمكن من متابعة سيرها، وتنفيذ الخطط المكلفة بها.

فقد شهدت سورية حملات الأشوريين والحثيين والمصريين واليونان والرومان؛ ومن ثم جاء الجيش العربي الإسلامي، وأصبحت دمشق عاصمة الدولة الأموية التي أسقطها العباسيون، لتصبح بغداد لاحقًا تابعة للعثمانيين على مدى أربعة قرون، حتى تمكن الحلفاء من الانتصار في الحرب العالمية الأولى 1918، وقسموا سورية الطبيعية، وشكلوا كيانات سياسية جديدة، كانت الدولة السورية الحديثة واحدة منها، هذه الدولة التي أُسست عام 1920 بعد الحرب العالمية الأولى؛ وحصلت على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية17 نيسان/ أبريل 1946.

وقد أدت تلك الحملات والصراعات كلها، فضلًا عن الهجرات التي كانت من سورية وإليها؛ إلى تنوع مجتمعي لافت، يتمثّل اليوم في واقع التنوع الديني والمذهبي والقومي الذي تتسم به مختلف المناطق السورية، لا سيما منطقة الجزيرة التي تعرف أيضًا بالمنطقة الشمالية الشرقية، وباتت تسمى راهنًا في وثائق القوى التي تتصارع عليها، وعلى سورية بصورة عامة، منطقة شرق الفرات.

سنحاول من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على الاتفاقات والصفقات التي سبقت الحرب

(1) عضو هيئة التحرير في مجلة قلمون.



العالمية الأولى وعقبتها الخاصة برسم حدود سورية الدولة الحديثة التي شهدت النور بعد الحرب العالمية الأولى 1914-1918. سنتناول اتفاقية سايكس بيكو 1916 على وجه التحديد، ولكنها كانت الاتفاقية التي حددت الإطار العام. أما التفصيلات الخاصة برسم الحدود التي تبلورت لاحقًا، فقد كانت نتيجة الاتفاقات الفرعية التي تمت بين كل من فرنسا وتركيا من ناحية، وفرنسا وبريطانيا من ناحية ثانية، لترسيم الحدود الشمالية والشرقية لسورية بصورة خاصة، وهي الحدود نفسها التي شكلت ملامح منطقة الجزيرة السورية. سنحاول الاختصار قدر الامكان. أما التفاصيل فيمكن العودة إليها من قبل المهتمين في المراجع المتخصصة التي سنشير إلى قسم منها.

ثانيًا: اتفاقية سايكس بيكو نيسان/ أبريل -أيار/ مايو 1916

كانت اتفاقية سايكس بيكو السرية (الاتفاقية الانغلو فرنسية الروسية وفق اسمها الرسمي) بين كل من بريطانيا وفرنسا، ومن ثم روسيا التي انضمت إليهما لاحقًا، تجسيدًا لتقاطع المصالح بينهما. فقد اتفقت هذه الأطراف على تقاسم المناطق التي كانت خاضعة أو تابعة للدولة العثمانية[2].

وكان الاهتمام البريطاني متمحورًا بصورة أساس حول تأمين طريق الهند، لذلك كان التركيز على مصر وقناة السويس، والقسم الجنوبي من العراق، إضافة إلى الإمارات والمشيخات التي كانت في منطقة الخليج، فضلًا عن فلسطين وشرقي الأردن، وذلك بعد أن كان وزير خارجية بريطانيا أرثر جيمس بلفور 1848-1930 قد منح المنظمة الصهيونية العالمية وعده الشهير القاضي بإنشاء وطني قومي لليهود في فلسطين، على ألا يؤدي ذلك إلى الحاق الأذى بالسكان المحليين[3].

أما فرنسا فقد كانت تركز على الساحل السوري بالدرجة الأولى إضافة إلى المناطق الشمالية من سورية، لذلك خصصت لها المنطقة الزرقاء التي كان من المفروض أن تخضع لها بصورة مباشرة بموجب اتفاقية سايكس بيكو، وكانت ((تشتمل على الساحل السوري من صور إلى طوروس، بما في ذلك جبل لبنان، ثم تنحرف شمالًا شرقًا لتضمن مجرى الفرات الأعلى وقرابة نصف كردستان وأرمينيا، بالإضافة إلى ديار بكر وخربوت وكيليكية، وصولًا إلى سيفاس))[4]، إضافة إلى نفوذها في

(2) كشف عنها المفوض الروسي للشؤون الخارجية ليون تولستوي بعد سيطرة الشيوعيين على الحكم في روسيا في أثناء الحرب العالمية الأولى. للمزيد حول هذا الموضوع راجع: أندرياس نول/ م.أ. م، موقع دويتشه فيلله، (9-5-2016). https://2u.pw/Yk47D

(3) البرت حوراني، تاريخ الشعوب العربية، كمال خولي (مترجمًا)، أنطون ب. نوفل (محققًا)، ط2، (ليروت: د.ن، 2002)، ص 400.

(4) ادمون خياط، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، حسن قبيسي (مترجمًا)، جورج كتوره (معدًا)، ج1، (بيروت:

المنطقة العربية (أ) التي كانت تضم ولايات حلب ودمشق والموصل[5].

ومع أن فرنسا كانت قد حصلت بموجب اتفاقية سايكس بيكو[6] على ولاية الموصل، إلا أنها كانت على معرفة بالأطماع البريطانية في المنطقة بسبب النفط، وتعمل عبر المباحثات الفرعية مع الجانب التركي من أجل الحصول على المستطاع مما كانت تتطلع إليه.

ومن الجدير بالإشارة في هذا السياق إلى أن البريطانيين كانوا قد أقاموا صلات وثيقة مع الشريف حسين قبل الاتفاقية المعنية وبعدها، وذلك في سبيل استمالته إلى جانبهم، مقابل وعد بمساعدة العرب من أجل تأسيس دولتهم المستقلة غير الخاضعة للعثمانيين[7]. وكان من الواضح أن خطتهم تستهدف المصادرة على إمكان لجوء السلطات العثمانية إلى فتوى الجهاد لمواجهة الأطماع الغربية، وهي فتوى كان من شأنها تحريك المسلمين في مختلف الأنحاء، بما في ذلك الهند وأندونسيا، فضلًا عن شعوب المنطقة، وهو الأمر الذي كانت بريطانيا تتوجس منه كثيرًا. لذلك ركزت على استراتيجية دغدغة المشاعر القومية العربية، وشجعت الشريف حسين وأبناءه على تبني مطلب الدولة القومية المستقلة للعرب[8].

أما اختيار الشريف حسين تحديدًا، فقد كان لاعتبارات رمزية مهمة من وجهة النظر البريطانية. فقد كان يحكم من مكة التي لها قدسية خاصة لدى سائر المسلمين. وهذا فحواه، وفق الحسابات البريطانية، أن فتوى السلطان العثماني ستكون ضعيفة التأثير في حال صدورها، ولن تؤدي إلى تغيير نوعي في المصير شبه المحتوم الذي كان ينتظر الدولة العثمانية التي كانت تحت وطأة حال إنهاك وتقلص، وتمثّل ذلك في خسارتها المناطق معظمها التي كانت تسيطر عليها في أوروبا، وحتى في شمالي أفريقيا ومصر. ولم يكن قد بقي لها عمليًا سوى شبه الجزيرة العربية وبلاد الشام والعراق.

منشورات الجامعة اللبنانية 2002)، ص، 441.

(5) ادمون خياط، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، ص 441.

(6) The Editors of Encyclopaedia Britannica, Sykes- Picot Agreement,
https://www.britannica.com/event/Sykes-Picot-Agreement

(7) حول هذا الموضوع راجع:
نجاة قصاب حسن، صانعو الجلاء، ط2، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2003)، ص266-267.

(8) حول هذا الموضوع راجع:
Lawrence, T. E., Arabien: Hemliga Rapporter-Underrättelsedepescher juni 1916-december 1918 och andra texter, Översättning av Erik Carlquist, Förord av Jan Hjärpe, (Riga, Lettland: SIA Alma Pluss, h: ström-Text &Kultur, 2006), s. 13.

أما من جانب الشريف حسين، فقد كانت الدعوة إلى استقلال العرب ووحدتهم وسيلة لتحقيق ما كان يصبو إليه. فقد كان هدفه الرئيس تقوية موقعه ونفوذه في مواجهة خصمة عبدالعزيز آل السعود الذي كان ينافسه على زعامة شبه الجزيرة العربية[9]. ولكن حدود طموحه وطموح أبنائه كانت تتجاوز شبه الجزيرة العربية لتشمل بلاد الشام والعراق أيضًا. وكانت هذه الدعوة تحقق له تمايزًا أيديولوجيًا من الدولة العثمانية التي كانت تحكم باسم الإسلام، إن صح التعبير.

فالدعوة إلى وحدة الوطن واستقلاله كان من شأنها مغازلة المشاعر القومية العربية، وإيجاد المسوغات التي تشرعن وقوفه في وجه الدولة العثمانية، وإعلانه الحرب عليها على الرغم من طابعها الإسلامي. وما عزز هذا التوجه تمثّل في هيمنة النزعة القومية على الدولة العثمانية في مراحلها الأخيرة، إذ أخذت منحى تركيًا تحت تأثير جماعة الاتحاد والترقي التي فرضت على السلطان عبدالحميد شروطها، وذلك بعد أن كانت الإمبراطورية المترامية الأطراف تحترم خصوصيات سائر المكونات القومية والدينية والمذهبية، مقابل التزامها بقواعد التبعية للسلطة العثمانية.

وهكذا تقاطت مصالح الشريف حسين وأبنائه مع مصالح البريطانيين، وتم التوافق على اتخاذ الفكرة القومية وسيلة لتعبئة السكان ضد السلطة الحاملة للواء الإسلام.

ومع وصول الجيش البريطاني إلى فلسطين، ومن ثم الأردن، دخل فيصل على رأس قوة من رجاله وبرفقة لورانس العرب إلى دمشق مع البريطانيين بقيادة اللنبي، ليترأس الحكومة العسكرية التي عينها اللنبي، ثم يُعلن ملكًا على سوريا الكبرى التي كانت تشمل سورية الحالية ولبنان والأردن وفلسطين. ويبدو أن البريطانيين لم يكونوا بعيدين عن الموضوع، وذلك في إطار سياستهم التنافسية مع فرنسا[10].

(9) المرجع السابق نفسه، ص 13.

(10) حول هذا الموضوع راجع:
نجاة قصاب حسن، صانعو الجلاء، ص 277-288.

ثالثًا: مؤتمر الصلح بباريس 1919 وتو افقات ما بعد سايكس بيكو

دخل فيصل إلى دمشق، كما أسلفنا، عام 1918 بمشروع دولة[11]، فأسس برلمانًا وجيشًا، وبدأ يمارس صلاحيات الحاكم الفعلي للبلد وسط صمت، بل تشجيع بريطاني، وامتعاض فرنسي. وكان الجميع في انتظار نتائج مؤتمر الصلح الذي امتدت أعماله بباريس بين 18 كانون الثاني/ يناير و21 كانون الثاني/يناير 1920. وقد تميز بحضور دولي لافت تمثل بصورة خاصة في مشاركة الولايات المتحدة الأميركية إلى جانب كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا واليابان.

في هذا المؤتمر طالب الأمير فيصل بالدولة العربية التي كان قد وُعد بها من جانب الحلفاء، خاصة من جانب بريطانيا. ولكن كان من الواضح أن هناك مماطلة من جانب كل من فرنسا وبريطانيا. ففرنسا كان تنتظر الحصول على ولاية الموصل، أو على جزء منها، في حين إن البريطانيين كانوا يدركون أهمية نفط الموصل، لذلك لم يكن في حسابهم التخلي عن الموصل. وقد قدم كل طرف حججه في هذا المجال، فبينما رأى الإنكليز ضرورة أخذ وضع الكرد بالحسبان، ركز الفرنسيون على مطالب الكلدان والأشوريين، وذلك في سعي كل جانب لتعزيز موقعه. واستمر الخلاف الفرنسي البريطاني حول الموضوع الذي رُحّل إلى مؤتمر سان ريمو 1920.

إلا أن ما حصل قبل مؤتمر سان ريمو تتويج فيصل ملكًا على سورية الطبيعية من قبل المؤتمر السوري العام في الثامن من آذار/مارس 1920، وذلك في محاولة استباقية كان الهدف منها قطع الطريق على خطط الحلفاء التي كان تنص على تقسيم سورية والعراق بين مناطق نفوذ، وأخرى خاضعة بصورة مباشرة لكل من فرنسا وبريطانيا[12].

ولكن بعد التوافقات التي كانت بين فرنسا وبريطانيا في مؤتمر سان ريمو -19 25 نيسان/ أبريل

---

(11) الجدير بالذكر هنا أن زعماء بعض العشائر االتي كانت موجودة في ذلك الحين في سورية دخلوا مع الأمير فيصل، ومن هؤلاء نوري الشعلان رئيس عشائر عنزة الرولة، وشيخ عشيرة الحسنة طراد الملحم. وقد عكس ذلك أهمية الدور العشائري في الوضع السورية، خاصة في منطقة الجزيرة، الأمر الذي تنبه له الفرنسيون في ما بعد، وحاولوا استمالة العشائر إلى جانبهم لتعزيز سلطتهم في منطقة الجزيرة، وقطع الطريق على محاولة مصطفى كمال الذي كان يشجع قسم من العشائر العربية والكردية للثورة على الحكم الفرنسي.
للمزيد حول هذا الموضوع راجع:

داون تشاني، «القبائل والقبلية والهوية السياسية في سورية المعاصرة»، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع: 15، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا، 2016)، ص 85-87.

(12) Ingmar Karlsson, Roten till Det Onda, s. 86-87.

للمزيد حول هذا الموضوع راجع: محمد جمال باروت، «المؤتمر السوري العام (1919-1920): الدستور السوري الأول: السياق، الطبيعة والوظائف، المراحل والقضايا»، تبين للدراسات الفلسفية والنظرية النقدية، مج:1، ع: 3، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 23-48.



1920، خاصة حول موضوع ولاية الموصل التي أصرت بريطانيا على ضمها إلى منطقتها، مقابل استفادة فرنسية من حصة محددة من نفطها[13]؛ أصبحت الطريق مفتوحة أمام فرنسا للدخول إلى سورية، والسيطرة عليها باسم مهمة الانتداب التي حصلت عليها من عصبة الأمم؛ مع أن السوريين كانوا يرفضون وفق النتائج التي توصلت إليها لجنة كينغ كراين انتدابًا فرنسيًا[14]. ولكن التوافقات الدولية، وهي توافقات كانت تستند أساسًا إلى اتفاقية سايكس بيكو 1916، رست على تسليم سورية للفرنسيين الذين دخلوها عسكريًا بقيادة الجنرال غورو، بعد أن أرسل هذا الأخير إنذاره الشهير إلى الحكومة السورية بقيادة الملك فيصل[15].

والجدير بالذكر هنا أن فيصل أراد التعامل بإيجابية مع ذلك الإنذار، والقبول بشروطه. وذلك حقنًا للدماء بناء على تسويغه في ذلك الحين، أو على الأغلب بموجب نصيحة البريطانيين الذين ربما كانوا قد وعدوه بالعراق. إلا أن وزير دفاعه، ومجموعة من الضباط السوريين الذين كانوا سابقًا ضباطًا في الجيش العثماني، ارتأوا ضرورة عدم الخنوع للإنذار المذكور، وقرروا مواجهة الجيش الفرنسي على الرغم من الفارق الكبير في العدد والعدة. وكانت موقعة ميسلون التي استشهد فيها يوسف العظمة وزير الدفاع[16] ومجموعة من الضباط السوريين؛ ودخل غورو في إثرها إلى دمشق.

ركزت فرنسا على الأقليات المسيحية، الكاثوليكية خاصة، في لبنان. وعمدت إلى الفصل بين سورية ولبنان، ومن ثم أنشأت دولة للعلويين في الساحل، وأخرى للدروز في منطقة السويداء[17]. ولم تشأ أن تشكل دولة واحدة للعرب السنة، بل أوجدت دولتين هما دولة حلب ودولة دمشق، وذلك لتشجيع

---

(13)حول هذا الموضوع وأهم قرارت مؤتمر سان ريمو راجع: https://2u.pw/H6z5w
وأيضًا:

The Editors of Encyclopaedia Britannica

https://www.britannica.com/event/Conference-of-San-Remo

والأمر الجدير بالذكر هنا هو أن هذا المؤتمر عُدَّ امتدادًا لمؤتمر لندن 13-2-1920، إذ استند إلى ما تم التوصل إليه من توافقات بين كل من بريطانيا وفرنسا بخصوص تحديد مناطق الانتداب والنفوذ لكل دولة. حول هذا الموضوع راجع: https://2u.pw/IJ1jW

(14) رغداء زيدان، «لجنة كينغ كراين ومطالب الوحدة والاستقلال»، موقع السورية نت، https://2u.pw/XXBpw

(15) راجع حول هذا الموضوع:

Ingmar Karlsson, Roten till det Onda, s. 88–89.

نجاة قصاب حسن، المرجع نفسه، ص 313-315.

(16) المرجع نفسه، ص 35-39.

(17) للاطلاع على أبعاد وتفاصيل السياسة الفرنسية في ميدان التعامل مع مسائل الطوائف الدينية والمذهبية في وسورية إبان مرحلة الانتداب راجع: كمال ديب، تاريخ سورية المعاصر، ط3، (بيروت: دار النهار للنشر، 2013)، ص 37-81.

المزاجية المناطقية أو الجهوية. وأخضعت منطقة الجزيرة لحكمها المباشر[18].

رابعًا: الصراع على منطقة الجزيرة

منطقة الجزيرة بحدودها الحالية تنقسم إلى قسمين: القسم العلوي أو الشمالي أو الجزيرة العليا، والقسم السفلي أو الجنوبي أو الجزيرة السفلى. كانت الجزيرة العليا خاضعة منذ أواخر الألف الثالث وأوائل الألف الثاني قبل الميلاد لسلطة الحوريين ومن بعدهم الميتانيين الذين كانوا يخضعون من جهتهم للنفوذ الحثي في الشمال بصورة عامة على الرغم من أنهم كانوا في مراحل معينة يقيمون العلاقات مع المصريين، أو مع الرافديين، وذلك ضم إطار لعبة التوزانات، التي كانت مشابهة إلى حد كبير ما هو عليه الحال راهنًا.

أما الجزيرة السفلى فقد تميزت منذ أواسط الألف الثاني قبل الميلاد بالوجود الآرامي الذي كان في حال تفاعل مع بلاد ما بين النهرين في حالات السلم والحرب وعلى مستوى التمازج الحضاري والثقافي. وهناك معطيات تاريخية كثيرة اكتشفت في أماكن عدة خاصة في تل موزان وتل حلف وماري وتل براك وتل ليلان وغيرها من المواقع، تؤكد الصلات الحضارية التي كانت بين منطقة الجزيرة بصورة عامة وبلاد ما بين النهرين وبلاد الحثيين، وكانت المنطقة تتعرض من حين إلى آخر للهجمات من قبل الدول المجاورة هناك[19].

وبصورة عامة لا يختلف تاريخ الجزيرة عن مجمل التاريخ السوري. فقد كانت هي الأخرى معبرًا وساحة لمختلف القوى المتنافسة والمتصارعة عبر مختلف المراحل التاريخية. فقد شهدت منطقة الجزيرة وجود اليونانيين، ومن ثم الرومان، وكان الحكم الإسلامي بمراحله المختلفة. وتعرضت لحملة وحشية من جانب المغول، حملة دمرت عمرانها، وفتكت بناسها، وتحولت إلى برية شبه خالية، ثم أصبحت ميدانًا للتنافس بين الدولتين الفارسية والعثمانية، إلى أن أصبحت تابعة للعثمانيين.

---

(18) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:
محمد جمال باروت: التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية، أسئلة وإشكاليات التحول من البدْونة إلى العمران الحضري، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 130-136.

(19) للمزيد حول هذا الموضوع راجع:
- جرنوت فيلهلم، الحوريون- تاريخهم وحضارتهم، فاروق إسماعيل (مترجمًا ومعلقًا)، ط1، (حلب: دار جدل، 2000).
- محمد حرب فرزات وعيد مرعي، دول وحضارات الشرق العربي القديم، ط2، (دمشق: دار طلاس، 1994).

خضعت منطقة الجزيرة الفراتية بقسمها السوري لسلطة العثمانيين في 24 آب/ أغسطس 1516 بعد انتصار السلطان سليم على زعيم المماليك قانصو الغوري في مرج دابق، ثم اكتملت السيطرة العثمانية على كل الجزيرة الفراتية عام 1535 بعد السيطرة على العراق في عهد السلطان سليمان القانوني.

لقد ركز العثمانيون على منطقة الجزيرة، وحاولوا ضبط الأمور فيها، وذلك لأسباب عدة في مقدمتها أن المنطقة كانت متاخمة للعراق، وكانت تمثل نقطة مهمة لدعم الوجود العثماني هناك، وذلك لقطع الطريق على مطامع الدولة الفارسية ورغبتها في السيطرة على بغداد. كانت العشائر العربية والكردية في المنطقة تمثل تحديًا أمنيًا في المستويات المختلفة للدولة العثمانية، لذلك بُذل الجهد من أجل تنظيم الأمور الإدارية في المنطقة الواسعة التي تزيد مساحة قسمها السوري اليوم عن 76 ألف كيلومتر مربع. وفي هذا السياق أعلنت الرقة في التشكيلات العثمانية التي صدرت عام 1566 إيالة/ ولاية، وهي التشكيلات التي تضمنت إعلان بغداد إيالة كذلك. ولكن في الواقع العملي ظلت الرقة باستمرار تابعة لولاية أخرى. وكانت هذه الإيالة (إيالة الرقة) تشمل مناطق أورفة وبيره جك ودير الرحبة/ دير الزور والخابور، وبني ربيعة في أعلى الجزيرة وسروج وعانه، ولكن الوالي كان يقيم في الرها/ أورفا، وكان يُسمى والي الرقة وأورفا. وفي ما بعد أصحبت الرقة تابعة لوالي حلب الذي كان يُسمى والي حلب والرقة، وأحيانًا كان تابعة لولاية ديار بكر.

وكانت السياسة العثمانية في ميدان التعامل مع العشائر تقوم على تحصل الضرائب المتفق عليها، مقابل الاعتراف بحرية تصرف كل زعيم بالعشيرة الخاصة به. ولكن حينما كانت الأمور تتجاوز الحدود المسموح بها، كانت الدولة تتدخل من خلال ولاتها، أو حتى من خلال شيوخ القبائل المنافسين، كما حصل مع خليف من شيوخ العنزة الذي تم التخلص منه من خلال التعاون بين والي بغداد والشيخ جربا من عشيرة شمر[20].

أما بالنسبة إلى دير الزور فقد كانت بلدة صغيرة على نهر الفرات، اهتم بها العثمانيون لقربها من العراق، وثم انتعشت أكثر بفعل القوافل التي كانت تتحرك بين حلب وبغداد. ولكن حينما سيطر الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا على المنطقة ما بين 1831- 1840 أصبحت كل من دير الزور والرقة تابعتين لسنجق حماة، ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلًا، إذ سرعان ما عاد العثمانيون إلى المنطقة، وحاولوا ضبط الأمور فيها. وكانت المنطقة تضم مجموعة من العشائر العربية المعروفة حتى الآن مثل: العنزة والشمر، والجبور، وطي، والبوشعبان، وعقيدات، وبقارة، وموالي، وحديدون،

(20) للمزيد حول هذا الموضوع راجع: عبدالقادر عياش، حضارة والدي الفرات: مدن فراتية، القسم السوري، وليد مشوح (معدًا)، ط1، (دمشق: دار الأهالي للطباعة والنشر 1989)، ص 320-325.

ولهيب، وكيار، وبنو خميس، وبنو سعد، وغيرهم.[21] أما من الناحية الإدارية فقد كانت الجزيرة العليا مرتبطة بولاية ماردين في حين إن الرقة كانت مرتبطة بولاية حلب. أما دير الزور فقد أصبحت متصرفية تابعة للباب العالي مباشرة. شهدت المناطق الشمالية من الجزيرة استقرارًا زراعيًا نسبيًا، ووجود أنصاف البدو. في حين إن المناطق الجنوبية كانت في معظمها بادية، ما عدا الرقة ودير الزور والحسكة، وذلك بفضل نهري الفرات والخابور، فقد كانت المنطقة ساحة تحرك لقبائل البدو التي هاجرت إليها لأسباب شتى. وقد أدت هذه الوضعية في كثير من الأحيان إلى حدوث مصادمات بين البدو الرحل والمستقرين، وهذه كانت مشكلة عامة تعاملت معها الدولة العثمانية بالقوة أحيانًا، وبالسياسية أحيانا أخرى. ويتناول الكولونيل الإنكليزي مارك سايكس 1879-1919م في الجزء الثاني من كتابه: ميرات الخلفاء الأخير[22] كثيرًا من المعلومات التي حصل عليها من خلال أحاديثه ومشاهداته في منطقة الجزيرة التي زارها في أوائل القرن العشرين، وهي المعلومات التي أدت إلى بلورة نظرته حول طبيعة المنطقة من ناحية طبيعة التحديات المجتمعية والاقتصادية والأمنية التي تواجهها، وربما أسهمت هذه المعلومات بصورة غير مباشرة في تحديد ملامح خريطة التقسيم التي وضعها مع زميله الفرنسي جورج بيكو بعد نحو عشر سنوات من زيارته منطقة الجزيرة[23]. في هذا الكتاب يتحدث سايكس عن القبائل العربية والكردية التي سمع عنها، والتقى بعدد من زعمائها، مثل الملية والولدة والعنزة والكيكية والشمر والطي والعدوان، ومما يذكره في هذا المجال هو أن الدولة العثمانية كانت تعتمد أسلوب نقل القبائل والمجوعات السكانية من منطقة إلى أخرى بفعل الحروب أو حالات التمرد التي كانت تحصل. فالمنطقة كانت قليلة السكان، وقادرة على الاستيعاب، خاصة بعد المجازر وحملات التدمير والتهجير التي تعرضت لها من قبل المغول. ويشار هنا إلى دخول الشيشان إلى منطقة رأس العين وقرية سفح في إثر الحرب العثمانية الروسية في منتصف القرن التاسع عشر. وكذلك دخول الأرمن نتيجة حملات الاضطهاد والمجازر التي تعرضوا لها، وكذلك وصول القبائل العربية من منطقة نجد نتيجة الأحوال الطبيعية والحروب، والأمر ذاته بالنسبة إلى الكرد الذين توجهوا نحو الجنوب نتيجة الحروب التي كانت الدولة العثمانية تشنها عليهم بين آن وآخر. ويتوقف سايكس عند تجربة إبراهيم باشا الملّي الذي تمتع بنفوذ واسع في المنطقة، وتمكن إنشاء اتحاد قبلي إذا صح التعبير جمع

(21) للمزيد حول هذا الموضوع راجع: عبدالقادر عياش، حضارة والدي الفرات: مدن فراتية....، ص 151.

(22) ((يتألف كتاب سايكس من جزأين يحوي كل منهما عدة فصول: في الجزء الأول يعرض سايكس وبشكل مختصر تاريخ المنطقة والإمبراطوريات والممالك التي حكمتها منذ القدم وحتى الفترة العثمانية. أما في الجزء الثاني فيعرض فيه معلومات عن الجزيرة والعراق والأناضول وكردستان وسوريا)) نضال درويش، الجزيرة الفراتية في مطلع القرن العشرين من كتاب: مارك سايكس» ميرات الخلفاء الأخير»، ج1، موقع مدارات كرد، تاريخ 22-11-2020.

https://2u.pw/nF9QW

(23) للمزيد حول هذا الموضوع راجع: نضال درويش، الجزيرة الفراتية في مطلع القرن العشرين.

بين الكرد والعرب والأرمن والكلدان، وكان على علاقة جيدة مع الشيشان.

ومن الشهادات الأخرى اللافتة في هذا المجال شهادة الرحالة الدانماركي كارستن نيبور الذي مرّ من منطقة الجزيرة في عام1764م، (أي قبل رحلة سايكس بنحو أربعين عامًا) وتحدث عن عدة قبائل كانت تسكن في منطقة الجزيرة في ذلك الحين، وتدفع الضريبة لوالي ماردين، وهذه القبائل هي: الكيكية والملية والدقورية والآشيتية والشيخان وهي قبائل كردية كانت تسكن في القسم الشمالي من الجزيرة، وقبيلة طي العربية التي كانت تسكن في القسم الجنوبي[24].

ولم يقتصر الاهتمام بمنطقة الجزيرة على الإنكليز وحدهم، بل اهتم بها الألمان أيضًا، وهذا ما نستشفه من رحلات عالم الآثار ورجل الاستخبارات الألماني البارون فون أوبنهايم الذي زار منطقة الجزيرة في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وله دور بارز في اكتشاف آثار تل حلف. وأقام العلاقات مع البدو وزعماء العشائر في المنطقة، والتقى بإبراهيم باشا الملّي، وأعجب بتجربته وسياساته في ميدان فرض الأمن وإقامة العلاقات مع مختلف المكونات السكانية، وتحويله (ويران شهر) من منطقة مهجورة مجهولة إلى منطقة عامرة جذبت التجار المسلمين والمسيحيين. وتمكن بفضل الأسلحة التي حصل عليها من الجانب العثماني، وبفضل ((حنكته السياسية من السيطرة وبشكل تدريجي على كامل المنطقة الواقعة بين الخابور والبليخ من نهر الفرات جنوبًا إلى حواف الجبال شمالًا. حتى سكان ماردين واورفا كانوا يخشون منه بالرغم من وجود الحاميات العسكرية العثمانية هناك))[25].

استمر العثمانيون في حكم المنطقة إلى عام 1918، وهو العام الذي انسحبت فيه قواتهم من دير الزور، وشهدت المدينة بعد ذلك مرحلة من الفوضى والتداخل. فالأهالي من ناحيتهم شكلوا حكومة داخلية لتنظيم الأمور داخل المدينة، ولكن في الوقت ذاته جاء إليها مرعي باشا من حلب مفوضًا من الحكومة الفيصلية العربية، ودخلت قوة بريطانيا إلى المدينة في 11.01.1919.

(24) للمزيد حول هذا الموضوع راجع: نضال درويش، المرجع نفسه.
و: نيبور، كارستن، رحلة إلى شبه الجزيرة العربية وإلى بلدان اخرى مجاورة لها، عبير المنذر (مترجمة)، ج2، ط1، (بيروت: 2007).

(25) نضال درويش، «تل حلف والجزيرة من خلال مشاهدات البارون فون أوبنهايم 1860-1946»، موقع مدارات كرد، (30.06. 2020).
https://2u.pw/MBrAs

خامسًا: الجزيرة السورية في ظل الانتداب الفرنسي

عُدَّت منطقة الجزيرة السورية التي تعرف حاليًا بمنطقة شرق الفرات، كما أسلفنا، بموجب اتفاقية سايكس بيكو جزءًا من المنطقة (أ)، وهي المنطقة التي كانت تشمل مدنًا وبلدات عدة عُدّت بموجب الاتفاقيات اللاحقة تابعة لتركيا. وكان من المفروض أن تمتد لتشمل ولاية الموصل التي احتفظت بها بريطانيا. وقد أخضعتها فرنسا لحكمها المباشر، في حين إن الملك فيصل كان يعد (منطقة الجزيرة السورية) جزءًا من الدولة العربية التي وعده بها البريطانيون، وكان من المفروض أن تشمل، سورية الطبيعية ما عدا حيفا وعكا، والعراق ما عدا منطقة الجنوب، كما هو معروف.

وبناء على ذلك، كان أنصار فيصل، وأولئك الذين عُينوا في إدارته، يسعون إلى ربط المنطقة بولاية حلب، ويعتمدون في ذلك على بعض العشائر والزعامات المحلية سواء في الرقة أم في دير الزور، حتى قيل إن العاصمة الروحية لحكومة فيصل كانت الرقة وليست دمشق[26]. دخل البريطانيون من ناحيتهم، كما أسلفنا، إلى دير الزور في محاولة لقطع الطريق على بعض الضباط العراقيين، ممن كانوا في صفوف قوات فيصل، والذين كان يريدون اتخاذها قاعدة لمقاومة الاحتلال البريطاني للعراق، وربما فكر الإنكليز بضمها إلى منطقة حكمهم في العراق[27]. ولكن نتيجة مقاومة السكان، والتوافقات مع الفرنسيين، خرجت القوة البريطانية من المدينة في 21.12.1919، لتدخل إليها فرنسا لاحقًا[28].

إلا أن الدخول الفرنسي إلى الجزيرة السورية لم يكن سهلًا، لأسباب عدة منها رفض السكان للحكم الأجنبي، واصرار زعماء العشائر على استمرارية السلطات التي كانوا يتمتعون بها في ظل الحكم العثماني، وهو الأمر الذي استغله مطصفى كامل، وبنى بموجبه العلاقات مع العشائر العربية والكردية، ومدّها بالدعم المطلوب لمقاومة الفرنسيين.

بدأ مصطفى كمال بالتواصل مع عشائر المنطقة العربية منها والكردية، وشجعها على مقاومة سلطات الانتداب، وكان ذلك في سياق مساعيه الرامية إلى ممارسة الضغط على فرنسا لإرغامها على التنازل عن العديد من المناطق الممتدة على طول الحدود التي كانت اتفاقية سايكس بيكو قد رسمتها من جهة الشمال بالنسبة إلى الحدود التركية السورية، والضغط من أجل إعادة النظر في الشروط والخرائط التي كان الحلفاء قد فرضوها على الدولة العثمانية بموجب معاهدة سيفر[29] 1920؛ وذلك

(26) داون تشاني، «القبائل والقبلية والهوية السياسية في سورية المعاصرة»، ص 86.

(27) للمزيد حول هذا الموضوع راجع: عبد القادر عياش، حضارة والدي الفرات: مدن فراتية، ص 152-153.

(28) للمزيد حول هذا الموضوع راجع: عبدالقادر عياش، ص 152.

(29) للمزيد حول هذا الموضوع راجع: محمد جمال باروت، التكون التاريخي...، ص116، وص 145-152.

بعد أن ثبّت مواقعه في الداخل التركي في إثر النجاح الذي حققه في مواجهة اليونان والحلفاء. وما ساعده على ذلك أكثر انسحاب روسيا من الحرب بعد الثورة الشيوعية عام 1917، ومن ثم تحولها إلى قوة غير معادية، لا تمارس الضغوط، بل تنسق معه إلى حد ما بدل أن تكون قوة معادية وضاغطة مع الحلفاء. وما دفع بزعماء العشائر المعنية إلى التجاوب مع خطط مصطفى كمال شعورهم بأن الحكم الفرنسي سيضع حدًا لاستقلاليتهم النسبية التي كانت الدولة العثمانية قد اعترفت بها سابقًا، وتوقعهم أن يستمر مصطفى كمال في السياسة نفسها.

فالعثمانيون كانوا على علاقة جيدة مع عشائر المنطقة، يعتمدون عليها في تأمين الطرقات، ويكلفونها بمهمات محددة عند الحاجة. وكانوا قد أسسوا مدرسة لتعليم أبناء الزعامات العشائرية في إسطنبول[30] لإعدادهم من جهة المعارف والمهارات المطلوبة لتأهيلهم زعامات عشائرية في ما بعد، ولتعزيز مسألة إخلاصهم للدولة العثمانية. وعلى الأغلب استفاد مصطفى كمال من أرشيف تلك المدرسة، ووظّفه في خدمة سياساته الجديدة.

أما فرنسا فقد توجهت هي الأخرى إلى اعتماد استراتيجية متعددة الجوانب لتأمين سيطرتها على المنطقة التي كانت ترى فيها منطقة واعدة زراعيًا، وكانت تتوقع استخراج النفط منها، وذلك لقربها من منطقة الموصل الغنية بالنفط.

فمن جهة، حاولت بناء الجسور مع زعماء بعض العشائر العربية والكردية في منطقة الفرات والجزيرة العليا، وقد حصل قسم من زعماء تلك العشائر الذين كانوا في موقع التنافس والخصوم مع زعماء آخرين من العشائر الأخرى، أو حتى ضمن العشيرة ذاتها، على الأموال والسلاح، وحصلوا على وعود بمنحهم السلطات المحلية من جانب الفرنسيين[31] مقابل دعمهم الجهد الفرنسي الذي كان يرمي إلى السيطرة على المنطقة.

ومن جهة ثانية، كانت فرنسا تتبنى من جهة أخرى مهمة الدفاع عن المسيحيين، وتعمل بمختلف الطرق ليكونوا من المطالبين بحكمها على سورية عبر الانتداب. وكانت تلجأ من حين إلى آخر إلى استخدام القوة في مواجهة المناوئين لها سواء من العرب أم من الكرد[32].

وفي الوقت ذاته تتواصل مع الجانب التركي عبر حكومتي أنقرة وإسطنبول من أجل الوصول إلى

(30) للمزيد حول هذا الموضوع راجع: داون تشاني، «القبائل والقبلية والهوية السياسية...، ص 85.

(31) للمزيد من التفصيلات حول هذا الموضوع راجع: محمد جمال باروت، التكّون التارخي الحديث للجزيرة السورية، 127-138.

(32) للمزيد حول هذا الموضوع راجع: داون تشاني، «القبائل والقبلية والهوية السياسية، ص 86-90.

حلول وسط يقبل بها الطرفان، وذلك كله كان على حساب السوريين بطبيعة الحال[33].

وفي الوقت ذاته كان الفرنسيون ينسقون مع البريطانيين على الرغم من التباينات، وذلك من أجل الوصول إلى عملية رسم الحدود بين كل من سوريا والعراق بعد التوافق على مسألة الموصل، وبعد الانسحاب البريطاني من دير الزور والتخلي عن مناطق الميادين والبوكمال وعشارة وغيرها لصالح الانتداب الفرنسي على سورية[34].

وهكذا كان الجهد الميداني يوظف من قبل مختلف الأطراف (فرنسا، بريطانيا، تركيا) لتعزيز المواقع على مائدة المفاوضات، والمطالبة بإعادة النظر في بعض الاتفاقات، وتعديل بعض البنود فيها، أو التوافق على تنازلات متبادلة بما يضمن مصالح كل طرف. فالجانب التركي ممثلًا بمصطفى كمال لم يكن راضيًا عن معاهدة سيفر 10 آب/ أغسطس 1920، خاصة تلك البنود التي كانت تنص على إمكان استقلال أرمينيا وكردستان[35]. ويبدو أن البريطانيين من جهتهم غيّروا رأيهم، ليركزوا على ولاية الموصل بهدف جعلها جزءًا من العراق الذي كان يدخل ضمن حصتهم بموجب اتفاقية سايكس بيكو، في حين إن فرنسا لم تكن هي الأخرى لحساباتها الخاصة متحمسة لها، لذلك استمرت الاتصالات بين مختلف الأطراف في باريس ولندن، وتم التوصل إلى اتفاقية فرانكلين بويون أو الاتفاقية التي عرفت باتفاقية أنقرة الأولى [36]1921 التي مهدت الطريق أمام تفاهم تركي فرنسي حول رسم الحدود الشمالية لسورية، بعد التنازل عن مناطق واسعة قدرت مساحتها بنحو 18 ألف كيلو متر مربع كان ينبغي أن تكون جزءًا من سورية الحديثة، من بين هذه المناطق: (مرعش، عينتاب، كلس، أورفة، ماردين، نصيبين، جزيرة ابن عمر)[37]. أما لواء إسكندورن فقد منح وضعًا خاصًا مع مراعاة التنوع السكاني، وإعطاء اللغة التركية منزلة خاصة في اللواء. وكان ذلك مقابل وقف الدعم التركي لمناوئي الحكم الفرنسي في سورية خاصة في منطقة الرقة، وعلى امتداد الحدود الجديدة؛ وتعهد فرنسي في المقابل بتقييد حرية التحرك بالنسبة إلى الحركات الكردية المناوئة لتركيا، والسماح باستخدام خط القطار لنقل الجنود الأتراك عبر الأراضي السورية الخاضعة لحكم فرنسا عند الحاجة، وهذا ما

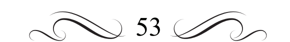
(33) للمزيد حول هذا الموضوع راجع: عبدالباسط سيدا، المسألة الكردية في سورية، فصول منسية من المعاناة المستمرة، (عمان: دار عمار، 2013)، ص 30-31.

(34) للمزيد حول هذا الموضوع راجع: محمد جمال باروت، التكون التاريخي...، ص 160-161.

(35) معاهدة سيفر https://2u.pw/wjmnH

(36) حول بنود هذه الاتفاقية راجع: https://2u.pw/F1u6T
يمكن الاطلاع على النص العربي لهذه الاتفاقية في الملحق نقلًا عن: عبدالباسط سيدا، المسألة الكردية في سورية، ص 208-211.

(37) للمزيد حول هذا الموضوع راجع: محمد جمال باروت، المرجع نفسه، ص 149.
Ingmar Karlsson, Roten Till Det Onda, s. 96–98.



حصل في واقع الحال لاحقًا في أثناء ثورة الشيخ سعيد بيران في منطقة ديار بكر عام 1925.

ومع دخول الفرنسيين عام 1921 إلى دير الزور، أصبحت المدينة أحد ألوية دولة حلب، وكان هذا اللواء يشمل أقضية: البوكمال والميادين والرقة والحسكة والحميدي، ولكن بعد الوحدة السورية عام 1924 أصبحت دير الزور تابعة لدمشق مباشرة، وهو الأمر الذي كان يريده ويطالب به سكان المدينة.[38]

وقد مهدت كل هذه المتغيرات والمستجدات الميدانية الطريق أمام توقيع معاهدة جديدة بين الحلفاء من جهة، وتركيا بقيادة مصطفى كمال من جهة ثانية، وهذا ما حصل في مدينة لوزان السويسرية عام 1923.

سادسًا: معاهدة لوزان وتثبيت حدود سورية الشمالية

وقعت تركيا إلى جانب الحلفاء على هذه المعاهدة بتاريخ 24 تموز/ يوليو [39]1923، ووافق عليها مجلس عصبة الأمم المتحدة بتاريخ 29 أيلول/ سبتمبر 1923، وقد جاءت لتكون بديلًا من معاهدة سيفر، وكانت لصالح تركيا بصورة عامة. وهي المعاهدة التي رسمت الحدود بين سورية وتركيا بناء على اتفاقية أنقرة الأولى 1921 (اتفاقية فراكلين بويون)[40]. فقد جاء في سياق القسم الأول من هذه المعاهدة المتعلق بالأراضي ورسم حدود تركيا مع جوارها، وضمن المادة الثالثة التي بينت حدود تركيا من البحر الأبيض المتوسط إلى حدود فارس، البند الأول الخاص بالحدود بين سورية وتركيا ما يلي:

الحدود الموضحة في المادة 8 من الاتفاقية الفرنسية التركية المؤرخة في 20 اكتوبر 1921.[41]

ولكن الشكوك المتبادلة بين الجانبين التركي والفرنسي ظلت قائمة، الأمر الذي حال دون الاستمرار في عملية رسم الحدود بناء على اتفاقية أنقرة الأولى (اتفاقية فرانكلين بويون)، لذلك جاءت اتفاقية أنقرة الثانية حزيران/يونيو-آب/أغسطس 1926 لتعيد النظر في بعض التفصيلات، وتسمح بعملية

---

(38) للمزيد حول هذا الموضع راجع: عبدالقادر عياش، المرجع نفسه، ص 148-154.

(39) حول هذا الموضوع راجع:
William l. Cleveland and Martin Bunton, A History of The Modern Middle East, (New York: Routledge 2018), p. 169.

(40) حول هذا الموضوع راجع: أحمد عدنان العيطة، أزمة الاسكندرونة وعصبة الأمم، (دمشق: دار الأهالي، 2000)، ص 16-17.

(41) المعهد المصري للدراسات، النص الكامل لمعاهدة لوزان 1923، عادل رفيق (مترجمًا)، (إسطنبول: 17 أغسطس، 2020)، ص 6.

تثبيت الحدود التي اكتملت في عام 1930، خاصة في منطقة ديريك/المالكية، وهي المنطقة المعروفة بمنقار البطة، وحينها أكملت فرنسا سيطرتها على منطقة الجزيرة السورية، بعد أن تنازلت عن مناطق جديدة لصالح تركيا[42]، والتوافق مجددًا على إعطاء وضع خاص للواء إسكندرون.

سابعًا: خاتمة

يتبين مما تقدم أن الحدود الحالية للجزيرة السورية بقسميها العلوي والسفلي مع كل من العراق وتركيا هي حصيلة اتفاقيات ومعاهدات بين كل من بريطانيا وفرنسا من جهة، وبين فرنسا وتركيا من جهة أخرى. وهي اتفاقيات ومعاهدات لم تأخذ بالحسبان واقع النسيج المجتمعي في المنطقة، ولم تعتمد الحواجز الطبيعية من جبال أو أنهار نقاط استناد لرسم الحدود. فبينما أخذت الحدود التركية السورية الخاصة بهذه المنطقة شكلها النهائي مع الاتفاقية الفرنسية التركية عام [43]1921، وهي الاتفاقية التي صادقت عليها معاهدة لوزان عام 1923، ومن ثم عصبة الأمم المتحدة 1923؛ أخذت حدود منطقة الجزيرة من جهة العراق وقتًا أطول، نتيجة تباين المصالح بين كل من بريطانيا وفرنسا[44]، وما الخطوط المستقيمة والزوايا التي نشاهدها ونحن نتمعن في الحدود الفاصلة بين العراق وسورية سوى برهان أكيد يبين أن الحدود المعنية قد تم التوافق عليها بين ممثلي الدول في المكاتب أولًا، ثم فرضت على الواقع فرضًا، فكانت الحصيلة جملة من المشكلات التي ما زالت المنطقة تعانيها، ومن بين هذه المشكلات أن المدن التي كانت ترتبط معها مناطق الجزيرة ظلت في الجانب التركي، ويُشار هنا على سبيل المثال إلى أورفا وماردين ونصيبين وجزيرة ابن عمرو، ما أدى إلى استمرارية الطابع الريفي العشائري للمنطقة، وعدم حصول نهضة اقتصادية كانت المنطقة تمتلك مقوماتها الأساس، وما زالت. وقد أسهمت سياسات التهميش والإهمال وأساليب النهب التي اعتمدتها الحكومات المختلفة في هذا الأمر إلى حد كبير.

(42) للمزيد حول هذا الموضوع راجع: محمد جمال باروت، التكوين التاريخي لمنطقة الجزيرة، ص 163- 164.

(43) للمزيد حول هذه الاتفاقية راجع: إدمون رباط، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، ص 483.
حول تفصيلات عملية رسم الحدود التركية السورية راجع: المكتب الجغرافي التابع لدئراة المخابرات والبحث الأمريكية، «دراسة الحدود الدولية بين سوريا وتركيا»، دراسة الحدود الدولية، ع: 163، (6 آذار/مارس 1978)، عمر رسول (مترجمًا)، موقع مدارات كرد، 6-1-2015. https://2u.pw/zkC4Y

(44) للمزيد حول هذا الموضوع راجع: ايلياهو ايبشتاين، «الجزيرة»، راج آل محمد (مترجمًا)، موقع مدارات، (13-1-2019).
https://2u.pw/r7e6D
https://2u.pw/IJ1jW



ومن يتابع أوضاع المنطقة اليوم، يدرك أن أن حسابات القوى الإقليمية والدولية ومصالحها ما زالت هي التي تتحكم في مجريات أوضاع منطقة الجزيرة بصرف النظر عن التبدل في الأدوار والأسماء.

ثامنًا: الملحقات[45]

الاتفاقية الفرنسية – التركية

أنقرة، أكتوبر 1921

لقد تم التوصل بين حكومة المجلس التركي الكبير والجمهورية الفرنسية إلى ضرورة عقد اتفاقية فيما بينهما. وقد كلف لإنجاز هذا الأمر عن المجلس الكبير وزير الخارجية والنائب السيد يوسف كمال بك. وعن الجمهورية الفرنسية الوزير السابق السيد هنري فرانكلين بويون. وقد منحا كامل الصلاحيات من اجل إنجاز هذا الموضوع.

بعد المداولة ومقارنة الوثائق، اتفق السيدان المشار إليهما على المواد التالية:

1. يؤكد الطرفان المشاركان في هذه الاتفاقية على انه بمجرد التوقيع عليها سيتم إبلاغ الجيش والمؤسسات المدنية والمواطنين بالمستجدات المترتبة عليها.

2. بناء على هذه الاتفاقية، سيقوم الطرفان بإطلاق سراح أسرى الحرب، والمساجين، من المواطنين الفرنسيين أو الأتراك، من قبل الجانبين.

يتكفّل الطرف الذي يقوم بإطلاق سراح السجناء الموجودين لديه بنفقات إيصالهم إلى قرب نقطة من موقع تسليمهم إلى الطرف الآخر. ويشمل مفعول هذا الاتفاق جميع السجناء، سواء من المحكومين أو الموقوفين، وبغض النظر عن مدة محكوميتهم أو مدة بقائهم في السجن.

3. ستقوم القوات الفرنسية بعد التوقيع على هذه الاتفاقية، بناء على المادة الثامنة منها،

(45) عن: عبدالباسط سيدا، المسألة الكردية في سورية، ص 208-211.

بالانسحاب إلى جنوب الخط الحديدي (خط قطار الشرق السريع)، في حين أن القوات التركية تنتقل إلى شمال الخط المذكور وذلك في غضون شهرين على الأكثر.

4. ستتكون هيئة مشتركة تتألف من الطرفين، يناط بها مسؤولية اتخاذ القرارات بخصوص تحديد المناطق التي سيتم الانسحاب منها، وتلك التي سيتم الاستقرار فيها، وذلك ضمن المدة الزمنية المشار إليها في المادة الثالثة.

5. بعد استقرار كل طرف في الأراضي المخصصة له، سيعلن الطرفان العفو العام.

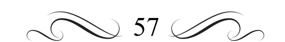
6. تلتزم حكومة المجلس التركي الكبير بمراعاة حقوق الأقليات الواردة في الميثاق الوطني التركي. وذلك استنادًا إلى ما اتفق عليه من مبادئ تتناول حقوق الأقليات، بين دول الحلفاء وخصومهم.

7. فيما يتعلق بمنطقة اسكندرونة، سيكون هناك نظام إداري خاص. وسيكون في استطاعة المواطنين من أصول تركية الاستفادة من جميع الطاقات بغية تطوير ثقافتهم، وستحظى اللغة التركية هناك بمكانة رسمية.

8. سيتم رسم الخط الوارد ذكره في المادة الثالثة كما يلي: يبدأ خط الحدود من خليج اسكندرونة من نقطة تقع جنوب بانياس، ويتجه نحو ميدان اكبس (محطة القطار تبقى في الجانب السوري، بالإضافة إلى المنطقة المحيطة بها).

وبموجب هذا الخط ستبقى نقطة دسو (هكذا ورد الاسم في النص التركي) في الجانب السوري، في حين أن كاربنا وكلس ستكونان في الجانب التركي (في منطقة ميدان اكبس). ثم يتجه الخط الحدودي نحو الجنوب الغربي حيث يلتقي مع محطة الراعي. بعد ذلك يسير مع سكة القطار (قطار الشرق السريع). وستبقى هذه السكة من محطة الراعي إلى نصيبين في الجانب التركي؛ ومن هناك يسير الخط المذكور على الطريق التي توصل بين نصيبين وجزيرة ابن عمرو، ليصل إلى دجلة. ستكون نصيبين إلى جانب جزيرة ابن عمرو بالإضافة إلى طريق التي تربط بينهما في الجانب التركي. ولكن من حق الدولتين (الموقعتين) الاستفادة من الطريق المشار إليها على قدم المساواة. أما بالنسبة للمحطات الرئيسة والفرعية الواقعة ما بين محطة الراعي ونصيبين، فهي تعتبر جزءًا من سكة الحديد نفسها، لذلك ستكون لتركيا.

بعد التوقيع على هذه الاتفاقية، ستتشكل لجنة تضم ممثلين من الطرفين، مهمتها رسم



خط الحدود بين الدولتين، وذلك في غضون شهر.

9. سيعد قبر سليمان شاه جد السلطان عثمان (مؤسس الإمبراطورية العثمانية) المعروف بالمقبرة التركية في قلعة جابر أرضًا تركية، بالإضافة إلى المنطقة المحيطة به. وسيكون من حق تركيا وضع الحراس ورفع العلم التركي هناك.

10. توافق حكومة المجلس التركي الكبير على التنازل عن جميع امتيازاتها بخصوص استثمار خط القطار من بوزاني إلى نصيبين، بالإضافة إلى جميع المؤسسات التابعة لها، الموجودة في ولاية أضنة، إلى جانب سائر امتيازات العمليات التجارية وما يتصل منها بالاستخدام، على أن تسلمها إلى شركة فرنسية توافق عليها الحكومة الفرنسية. من حق الدولة التركية أن تنقل قواتها العسكرية على خط قطار الشرق السريع في المنطقة الواقعة ما بين ميدان اكبس ومحطة الراعي. (الخط يقع ضمن الأراضي السورية). وفي المقابل، من حق سورية أن تقوم بنقل قواتها العسكرية من محطة الراعي إلى نصيبين على الخط الحديدي نفسه، وذلك على القسم الواقع ضمن الأراضي التركية. ولن تكون هناك من حيث المبدأ أية فوارق بين الطرفين من جهة تعرفة استخدام هذه السكة والخطوط المتفرعة عنها. (أي لن يكون هناك امتياز لطرف على حساب الطرف الأخر). وإذا ما اقتضت الضرورة بتجاوز هذا المبدأ؛ فسيكون حينئذ من حق الدولتين العمل بما تتفقان عليه فيما بينهما، والتحقق منه. ولكن في حال عدم الاتفاق على المبدأ المشار إليه، سيتصرف كل طرف وفق ما يراه مناسبًا.

11. بعد التصديق على هذه الاتفاقية، ستقوم تركيا وسورية، بتشكيل لجنة مشتركة مهمتها وضع اتفاقية جمركية بين الطرفين، على أن يتم تحديد شروط ومدة تطبيق الاتفاقية المقترحة من قبل اللجنة المعنية. ولكن الى حين التوصل إلى اتفاقية من هذا القبيل، سيتمتع الطرفان بحرية الحركة المعفاة من الرسوم الجمركية.

12. سيتم تقسيم مياه نهر قويق بين حلب والمناطق الواقعة إلى الشمال منها في الجانب التركي، وذلك بما يراعي حقوق الطرفين ويرضيهما.

13. سيكون من حق السكان المستقرين وأنصاف المستقرين الاستفادة كالسابق من المراعي وتملكها على جانبي خط الحدود المشار إليه في المادة الثامنة. ومن اجل تأمين مستلزمات الانتفاع المذكور، سيكون بإمكان هؤلاء الانتقال عبر طرفي الحدود بحرية مع قطعان حيواناتهم وأدواتهم وآلاتهم ومنتجاتهم، بالإضافة إلى ما يحتاجون إليه من بذار، من دون

أن يدفعوا أية رسوم جمركية، أو تلك التي تخص المراعي. وسيدفع هؤلاء الضرائب لتلك الدولة التي يتبعونها (بصورة رسمية) من دون دفعها للدولة الأخرى (التي ينتقلون إليها بصورة مؤقتة).

20 أكتوبر 1921

أنقرة على نسختين

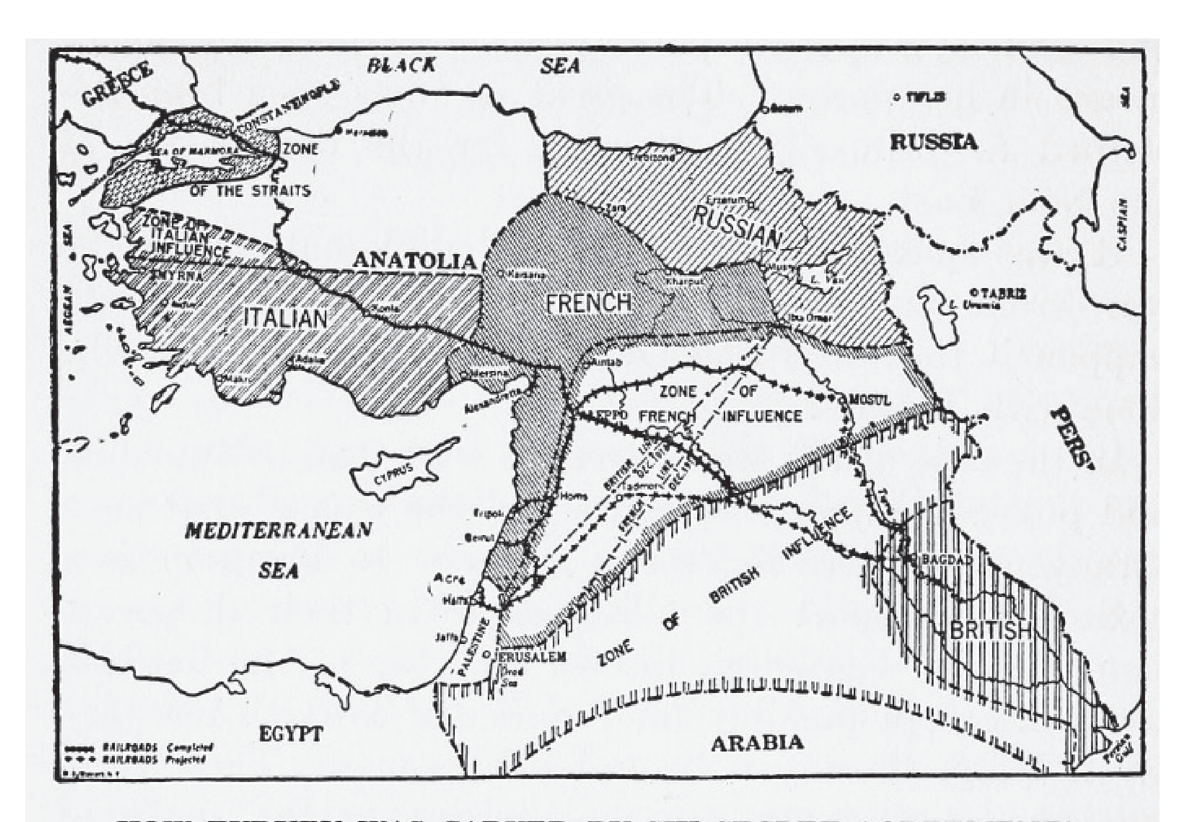
يوسف كمال YUSUF Kemal

هنري فرانكلين بويون Henri Franklin Bouillon

المصدر: حسن بيركي ديلان: سياسة تركيا الخارجية، 1929-1939 الترجمة من التركية الى الكردية: أحمد فريد، ومن الكردية إلى العربية: عبد الباسط سيدا. مخطوط.

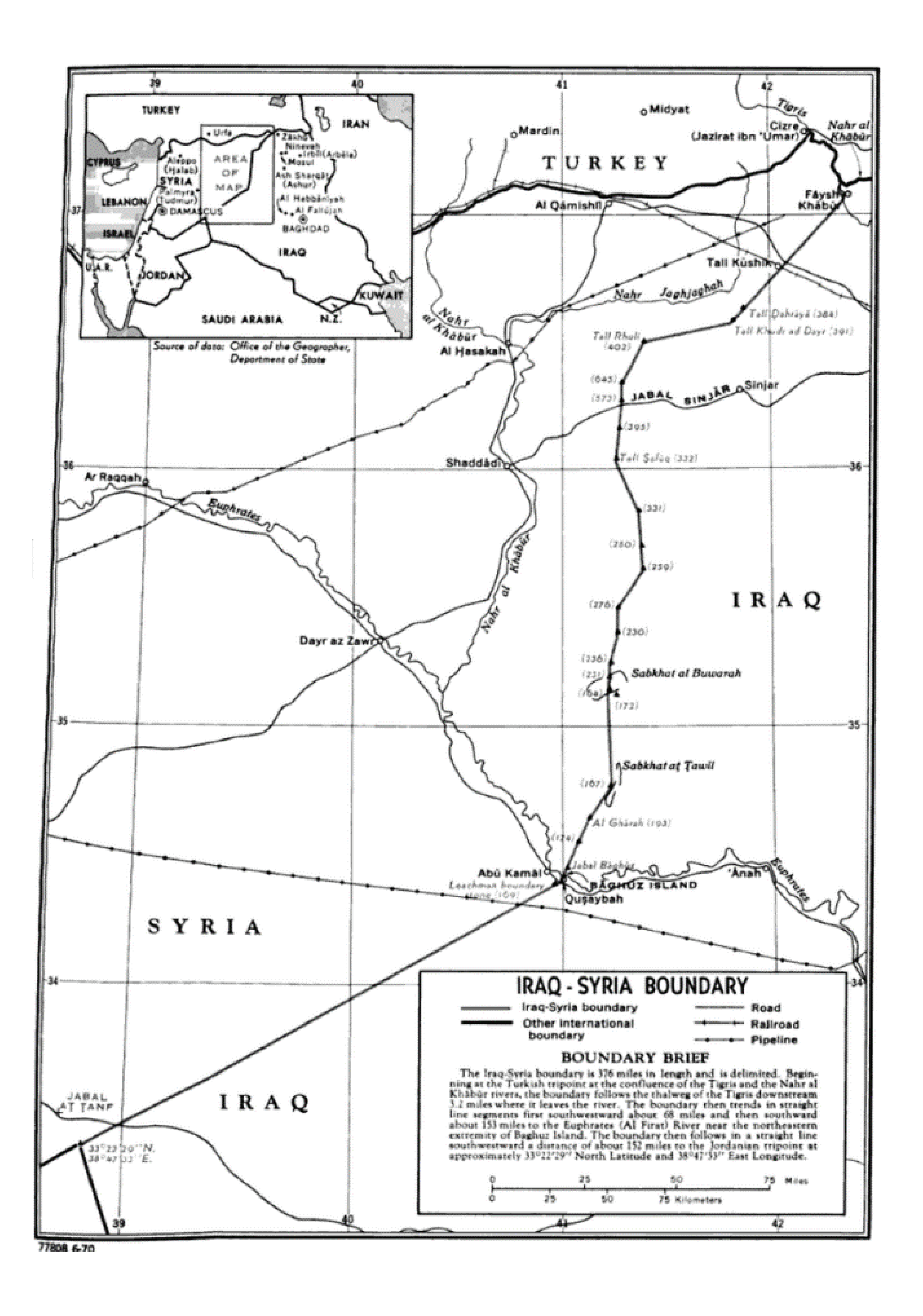
خرائط توضيحية

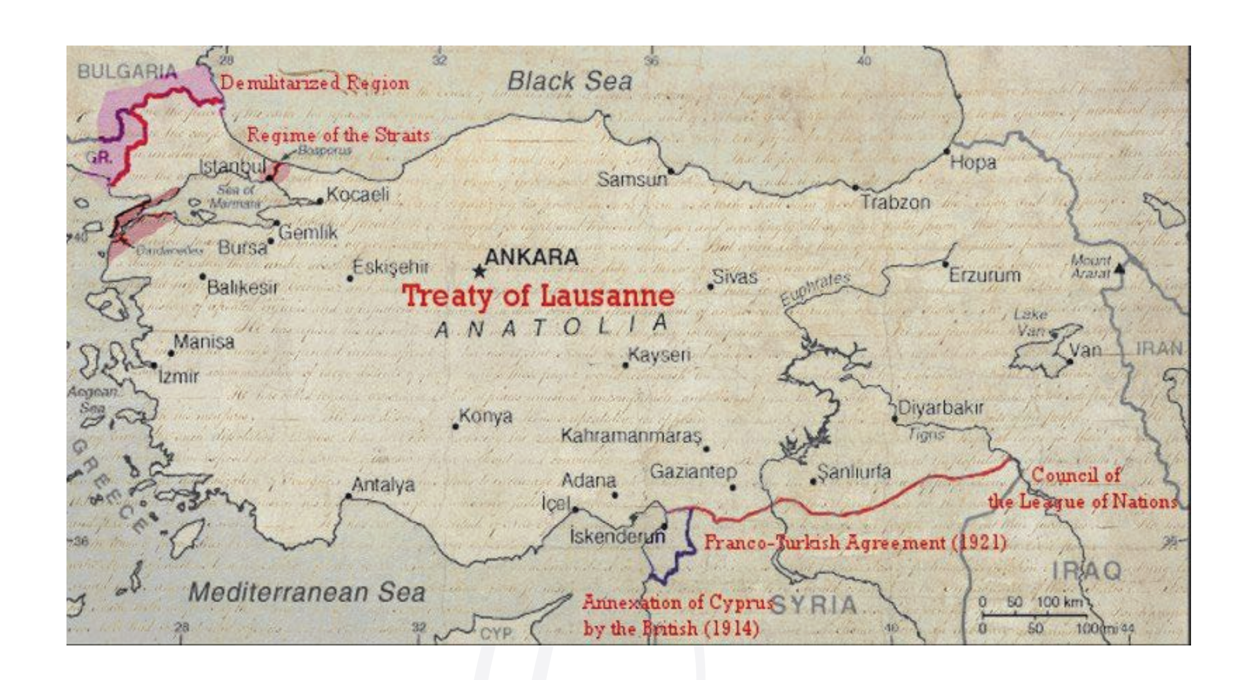




HOW TURKEY WAS CARVED BY SIX SECRET AGREEMENTS

The Franco-Russo-British agreement of March, 1915, gave Russia Constantinople. The Sazonov-Paléologue treaty of April 26, 1916, delimited the French and Russian shares in Asia. The Sykes-Picot treaty of May, 1916, divided what lay beyond between France and Great Britain. The treaty of London, April 26, 1915, gave Italy the region of Adalia. The St. Jean de Maurienne agreement, completed in August, 1917, promised Italy Smyrna and the rest of the territory shown. The Clemenceau-Lloyd George understanding of December, 1918, transferred Mosul to Great Britain, but left a dispute as to whether the new line should run east or west of Tadmar.


TURKEY
IRAN
Urfa
CYPRUS
Aleppo (Halab)
SYRIA
Palmyra (Tudmur)
LEBANON
DAMASCUS
ISRAEL
U.A.R.
JORDAN
AREA OF MAP
Mosul
Irbil (Arbela)
Ash Sharqat (Ashur)
Al Habbaniyah
Al Fallujah
BAGHDAD
IRAQ
KUWAIT
SAUDI ARABIA
N.Z.
Source of data: Office of the Geographer, Department of State
Midyat
Mardin
TURKEY
Tigris
Cizre (Jazirat ibn 'Umar)
Nahr al Khabur
Faysh Khabur
Al Qamishli
Tall Kushik
Nahr Jaghjaghah
Nahr al Khabur
Al Hasakah
Tall Rhuli (402)
Tall Dohraya (384)
JABAL SINJAR
Sinjar
Shaddadi
Ar Raqqah
Euphrates
IRAQ
Dayr az Zawr
Nahr al Khabur
Sabkhat al Buwarah
Sabkhat at Tawil
Al Gharah (193)
Abu Kamal
Jabal Baghuz
BAGHUZ ISLAND
Qusaybah
'Anah
Euphrates
SYRIA
IRAQ
JABAL AT TANF
IRAQ - SYRIA BOUNDARY
Iraq-Syria boundary
Other international boundary
Road
Railroad
Pipeline
BOUNDARY BRIEF
The Iraq-Syria boundary is 376 miles in length and is delimited. Beginning at the Turkish tripoint at the confluence of the Tigris and the Nahr al Khābūr rivers, the boundary follows the thalweg of the Tigris downstream 3.2 miles where it leaves the river. The boundary then trends in straight line segments first southwestward about 68 miles and then southward about 153 miles to the Euphrates (Al Firat) River near the northeastern extremity of Baghuz Island. The boundary then follows in a straight line southwestward a distance of about 152 miles to the Jordanian tripoint at approximately 33°22'29" North Latitude and 38°47'53" East Longitude.
0 25 50 75 Miles
0 25 50 75 Kilometers
77808 6-70


Black Sea
BULGARIA
Demilitarized Region
Regime of the Straits
Bosporus
GR.
Istanbul
Sea of Marmara
Kocaeli
Gemlik
Bursa
Samsun
Trabzon
Hopa
ANKARA
Eskişehir
Balikesir
Treaty of Lausanne
ANATOLIA
Sivas
Euphrates
Erzurum
Mount Ararat
Lake Van
Van
IRAN
Manisa
Izmir
Aegean Sea
Kayseri
Konya
Kahramanmaraş
Diyarbakir
Tigris
GREECE
Antalya
Adana
Gaziantep
Şanliurfa
Council of the League of Nations
İçel
Iskenderun
Franco-Turkish Agreement (1921)
IRAQ
Mediterranean Sea
Annexation of Cyprus by the British (1914)
SYRIA
CYP.
0 50 100 km
0 50 100 mi

المصادر والمراجع

بالعربية

1. أبو عزالدين. سليمان، إبراهيم باشا في سوريا، (بيروت: المطبعة العلمية ليوسف صادر، 1929).

2. باروت. محمد جمال، التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية، أسئلة وإشكاليات التحول من البدْونة إلى العمران الحضري، ط1، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013).

3. ــــ، «المؤتمر السوري العام (1919-1920): الدستور السوري الأول: السياق، الطبيعة والوظائف، المراحل والقضايا»، تبين للدراسات الفلسفية والنظرية النقدية، مج: 1، ع: 3، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلد 1، (2013).

4. تشاني. داون، «القبائل والقبلية والهوية السياسية في سورية المعاصرة»، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ع: 4/15، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ومعهد الدوحة للدراسات العليا)، (2016).

5. حتي. فيليب، وآخرون، تاريخ العرب، ط11، (بيروت: دار الكشاف، 2002).

6. حرب. محمد، السلطان عبدالحميد الثاني، ط1، (دمشق: دار القلم، 1990).

7. حسن. نجاة قصاب، صانعو الجلاء، ط2، (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2003).

8. حوراني. ألبرت، تاريخ الشعوب العربية، كمال خولي (مترجمًا)، أنطون ب. نوفل (محققًا)، ط2، (بيروت: د.ن، 2002).

9. رباط. إدمون، التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري، حسن قبيسي (مترجمًا)، جورج كتوره (معدًا)، (بيروت: منشوارات الجامعة اللبنانية 2002).

10. ديب. كمال، تاريخ سورية المعاصر، ط3، (بيروت: دار النهار للنشر، 2013).

11. سيدا. عبدالباسط، المسألة الكردية في سورية، فصول منسية من المعاناة المستمرة، (عمان:

دار عمار، 2013).

12. شاكر. محمود، موسوعة تاريخ الخليج العربي، (عمان/ الأردن: دار أسامة، 2005).

13. عبد نمال الدليمي. خالد، « بسمارك ودوره في رسم السياسة الخارجية الألمانية 1871-1890»، ع: 97، مجلة كلية الآداب، (بغداد).

14. عياش. عبد القادر، حضارة وادي الفرات: مدن فراتية، القسم السوري، وليد مشوح (معدًا)، ط1، (دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، 1989).

15. العيطة. أحمد عدنان، أزمة الاسكندرونة وعصبة الأمم، (دمشق: دار الأهالي، 2000).

16. فرزات. محمد حرب، الحياة الحزبية في سوريا: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب السياسية وتطورها 1908-1955، ط2 (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2019).

17. لازريف، م. س.، المسألة الكردية (1917-1923)، عبدي حاجي (مترجمًا)، (بيروت: دار الرازي، 1991).

18. المعهد المصري للدراسات، النص الكامل لمعاهدة لوزان 1923، عادل رفيق (مترجمًا)، (إسطنبول: 17 آب/ أغسطس 2020).

بلغة أجنبية

1. Cleveland, William I, and Bunton, Martin, A History of The Modern Middle East, (New York: Routledge 2018).

2. Lawrence, T. E., Arabien: Hemliga Rapporter-Underrättelsedepescher juni 1916-december 1918 och andra texter, översättning av Erik Carlquist, förord av Jan Hjärpe, (Riga, Lettland: SIA Alma Pluss, h: ström-Text &Kultur, 2006).

3. Karlsson, Ingmar, Roten Till Det Onda, Uppdelningen av Mellanöstern från 1916 till idag, (Lund- Sweden: Historiska Media, 2018).